الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/39/572
9 November 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٨٣ (ب) من جدول الاعمال

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث: البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

تقديم المساعدة الى غينيا

تقرير الأمين العام

١ - في رسالة مؤرخة في ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٤ موجهة الى الامين العام ، وصف رئيس دولة غينيا الحالة الاجتماعية والاقتصادية الحرجة في بلده وطلب الحصول على معونة طوارئ من المجتمع الدولي والأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والانسانية .

٢ - وفي ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، وبعد ان اكد المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، في قراره ١٩٨٤/٥٩ ، الضرورة الملحة لاتخاذ تدابير دولية لمساعدة حكومة غينيا في جهودها الوطنية للتعمير والانعاش ، رجا من الامين العام ان يقوم ،بالتشاور مع حكومة غينيا ، بتنظيم برنامج مساعدة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والانسانية لدعم ما تقوم به الحكومة من اعمال بهدف الاضطلاع بالمهمة العاجلة الخاصة بالتعمير والانعاش على المستوى الوطني . ودعا المجلس أيضا الامين العام الى ان يقوم ، بعد التشاور مع حكومة غينيا ، بتقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين متضمنا المعلومات اللازمة فيما يتعلق بما يجب اتخاذه من تدابير أو التقدم به من اقتراحات بغية مد الحكومة الغينية بالمعونة اللازمة .

٣ - وعملا بهذا القرار ، اتخذ الامين العام ترتيبات لايفاد بعثة لزيارة غينيا في الفترة من ١٩ الى ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨٤ برئاسة مساعد مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمدير الاقليمي ، المكتب الاقليمي لافريقيا . وقد ارفق بهذه الوثيقة موجز لتقرير البعثة يحيط بالحالة الاقتصادية الراهنة في غينيا ويصف السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الانمائية للبلد ويقدم توصيات بشأن اجراءات المتابعة .

Digitized by UNOG Library

مرفـــــق

موجز تقرير البعثـــة الموفـــدة الى غينيـــا

(من ١٩ الى ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨٤)

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحـــة
أولا - مقدمة	١ -٤	٤
ثانيا - التقييم العام	٥ -١٤	٤
ثالثا - استقصاء الحالة الاقتصادية الراهنة في غينيـــا	١٥-٦١	٦
ألف - الحالة الاقتصادية العامة	١٥-٢٠	٦
بـــاء - الأحوال والعقبات القطاعية	٢١-٦١	١٠
١ - الانتاج في مجالات الزراعة وتربية الماشية والغابات ومصائد الأسماك	٢١-٣٣	١٠
٢ - الصناعة والمناجم والطاقـــــة	٣٤-٤٠	١٥
٣ - الهياكل الأساسية	٤١-٤٩	١٨
٤ - الموارد البشرية والعمالة والخدمة المدنية	٥٠-٥٣	٢١
٥ - المالية العامة والنقـــد والاعتمادات	٥٤-٦١	٢٢
رابعا - السياسة الاقتصادية والاستراتيجيات الانمائيـــة	٦٢-٧٥	٢٧
ألف - السياسات الاقتصادية الكلية	٦٢-٦٣	٢٧
بـــاء - السياسات القطاعية	٦٤-٧٥	٢٧
١ - الزراعة والتنمية الريفية	٦٤-٦٧	٢٧
٢ - الصناعة والحرف	٦٨-٦٩	٢٩

(يتبع)

٠٠/٠٠

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
٣ - الهياكل الأساسية الاقتصادية	٧٠	٢٩
٤ - المالية العامة والعملة	٧١	٣٠
٥ - الموارد البشرية والعمالة	٧٢-٧٣	٣٠
٦ - التجارة والنقل	٧٤-٧٥	٣١
خامسا - التعاون الدولي التقني والمالي	٧٦-٨٤	٣١
ألف - المساعدة التقنية	٧٦-٧٩	٣١
باء - المساعدة المالية	٨٠-٨٤	٣٣
سادسا - توصيات بخصوص اجراءات المتابعة	٨٥-٨٩	٣٥
تذييل - مقتطف من البلاغ الختامي		
خريطة		

Digitized by UNOG Library

اولا - مقدمة

١ - زارت البعثة كوناكري في الفترة من ١٦ الى ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨٤ ، وكانت برئاسة مساعد مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي والمدير الاقليمي ، المكتب الاقليمي لافريقيا .

٢ - وللحصول على المعلومات ذات الصلة بالموضوع وللتعجيل بأعمال البعثة في مهمتها الميدانية ، اجرى اعضاء البعثة مشاورات مسبقة مع مسؤولي البنك الدولي . كذلك قدمت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ، واشنطن العاصمة ، معلومات . وأجريت ايضا مناقشات في يومي ١٦ و ١٧ آب/اغسطس مع الوزير الفرنسي للتعاون ومع المسؤولين في وزارته فضلا عن مسؤولي وزارة المالية والصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي .

٣ - والتقت البعثة في غينيا برئيس الوزراء وعدد من كبار الوزراء والمسؤولين الحكوميين الاخرين . وعقدت اجتماعات عمل رأسها وزير الشؤون الاقتصادية يساعده المديرون العامون وكبار المسؤولين الاخرين في مختلف الوزارات ، وامتدت هذه الاجتماعات ليومين . وشارك المنسق المقيم لمنظومة الامم المتحدة وغيره من الممثلين المحليين لمؤسسات الأمم المتحدة مشاركة كاملة في عمل البعثة . وأجريت أيضا مناقشات في كوناكري مع ممثلي بعض الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين لغينيا ، هم الاتحاد الاقتصادي الاوروبي وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

٤ - وقد اعقب المناقشات التي جرت بين الحكومة وأعضاء البعثة التوصل الى اتفاق بشأن التدابير التي يلزم اتخاذها . وورد بيان هذه التدابير في بلاغ ختامي يرد مقتطف منه في التذييل ١ .

ثانيا - التقييم العام

٥ - على اساس المناقشات والوثائق التي اتاحتها حكومة غينيا وحكومة فرنسا والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبالاستناد ايضا على الملاحظات العينية في الموقع ، خلصت البعثة الى ان غينيا ظلت تعاني لعدة سنوات من طائفة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، منها :

(أ) هبوط الانتاج الزراعي بوجه عام وتسارع هبوط انتاج الاغذية بوجه خاص .

Digitized by UNOG Library

(ب) تدهور القطاعين التعليمي والصحي وغيرهما من قطاعات الخدمات الاجتماعية ؛

(ج) الخسارة الضخمة في الايرادات الحكومية والنقد الاجنبي ؛

(د) عدم كفاءة تشغيل عدد كبير من المشاريع الحكومية بسبب سوء الادارة وغير ذلك من العوامل ؛

(هـ) تضخم الخدمة المدنية وعدم كفاءة الادارة .

٦ - وقد نجمت هذه المشاكل عن عدة عوامل ، داخلية وخارجية . ومن سمات الحالة وجود سوق موازية غير رسمية تزود البلد بنسبة ٨٠ في المائة من السلع الاستهلاكية الجارية. كذلك ساهم وجود جهاز حكومي مفرط المركزية والبيروقراطية في نشوء الحالة الحرجة الحالية.

٧ - وقد تفاقمت هذه الحالة في الآونة الاخيرة من جراء آثار الجفاف والتدفق الجماعي غير المنظم للاجئين الغينيين الذين جعلوا يعودون الى بلدهم الاصلي في اعقاب التدابير التيسيرية التي بدأت الحكومة الجديدة العمل بها بعد توليها السلطة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٤ .

٨ - وقد اعرب كبار مسؤولي الحكومة الحالية مرارا عن التزامهم التام بمبدأي حقوق الانسان وقيام مجتمع مفتوح ، وذكروا انهم اتخذوا تدابير جذرية لاعادتهما ونصرتهما. ومن الدلائل التي تنهض على اثر هذه التدابير العودة الجماعية التلقائية للاجئين الغينيين من البلدان المجاورة وغيرها .

٩ - ومن المتوقع ان يساهم في الانتعاش الاقتصادي للبلد اقتران التدابير السياسية والاصلاحات الاقتصادية (التيسير والتشجيع وحشد المبادرات الخاصة) . على ان هذه التدابير لن يكون لها سوى اثر محدود على مستقبل غينيا وشعبها ما لم يعطها المجتمع الدولي كامل دعمه ويبذل جهودا متضافرة لحشد الموارد لمساعدة الحكومة .

١٠- والموارد الطبيعية للبلد (الزراعة وصيد الاسماك والغابات والمياه والثروة المعدنية) تنطوي على امكانيات شديدة الضخامة . على ان سوء ادارة الاقتصاد بالاضافة الى بعض العوامل الاخرى مثل الجفاف والحالة الاقتصادية العالمية لم تحد من تنميتها فحسب بل الحقت ايضا اثارا ضارة بالقدرة الانتاجية وسببت تدهور المرافق الاساسية القائمة.

١١- وبالمثل عانت قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية من التدهور الخطير .

Digitized by UNOG Library

١٢ - وكان للسياسات النقدية والتسعيرية غير الملائمة اثر ملحوظ على الانتاج ، لا سيما فيما يتعلق بالانتاج الزراعي ، وأدت الى قيام سوق موازية غير رسمية أصبحت في النهاية تغطي نسبة ٨٠ في المائة من السلع الاستهلاكية ، وكان من نتيجة ذلك ان التجارة الخارجية للشركات العامة والخاصة وايرادات الدولة انخفضت الى الحد الادنى . وبالاضافة الى ذلك فوفقا لما افاد به مسئلو الحكومة حدث ضياع في النقد الاجنبي الثمين في هذه العملية الى درجة ان حصائل العملة الاجنبية اصبحت تقتصر الان على الحصائل المستمدة من صادرات البوكسيت وبعض المعادن الاخرى ، حيث يبلغ متوسطها ١٠ ملايين من دولارات الولايات المتحدة في الشهر ، تستخدم منه نسبة ٥٥ في المائة لتغطية تكاليف واردات البلد في مجال الطاقة .

١٣ - وانعاشا للاقتصاد ادخلت الحكومة سياسات للاصلاح الاقتصادي والنقدي والاجتماعي سوف تسير عليها ، وذلك بمساعدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

١٤ - على ان الحكومة ستكون بحاجة الى الدعم الادبي والاقتصادي القوي من جانب المجتمع الدولي حتى تتمكن من التصدي بفعالية للمشاكل الشديدة الخطورة التي يواجهها البلد .

ثالثا - استقصاء الحالة الاقتصادية الراهنة في غينيا

الف - الحالة الاقتصادية العامة

١٥ - تبدو الحالة الاقتصادية في غينيا للوهلة الاولى وكأنها خليط من المتناقضات: فمن ناحية توجد امكانات اقتصادية هائلة ومتنوعة ، ومن الناحية الاخرى لا يعبر الدخل الفردي والنمو الاقتصادي عن هذه الثروة . وتنطوي ارض غينيا وباطن ارضها على امكانات هائلة فيما يتعلق بالزراعة والموارد الرعوية والمعدنية . ومع ذلك يعاني اقتصاد غينيا في الوقت الحالي من الفوضى .

١٦ - وقد اجري في الاونة الاخيرة عدد من الدراسات والدراسات الاستقصائية(١) للحالة الاقتصادية والاجتماعية في غينيا . ولهذا السبب يتناول هذا التقرير بصورة أساسية اهم جوانب مشكلة الازمة الاقتصادية والتنمية في غينيا .

١٧ - ورغم الثروات الكامنة لغينيا يبلغ الناتج المحلي الاجمالي الفردي في غينيا ٢٧٠ دولارا - وبذلك فهو من ادنى المستويات في العالم . وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الفردي نحو ٩ر٠ في المائة في الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ . ومنذ عام ١٩٨٠ ظل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الفردي يزداد سلبية معبرا عن تسارع تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد (انظر الجدول ١) .

Digitized by UNOG Library

الجدول ١

نمو الناتج المحلي الاجمالي الفردى ونموعدد السكان ، ١٩٧٠-١٩٨٣

السنة	مجموع الناتج المحلي الاجمالي (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	الناتج المحلي الاجمالي الفردى (بدولارات الولايات المتحدة)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الفردى (في المائة)	معدل نمو عدد السكان (في المائة)
١٩٧٠ الى ١٩٨٠	-	-	٠ر٩	٥ر٢
١٩٨٠	١ ٧٧٩	٣٦٣	-	-
١٩٨١	١ ٨٦١	٣٦٠	- ٢ر٠	٣ر٢
١٩٨٢	٢ ٠٤٢	٣٤٢	- ٥ر٠	٣ر٢
١٩٨٣	١ ٦٢٠	٢٧٠	- ٠ر٢٠	٣ر٢

Digitized by UNOG Library

١٨- وفي عام ١٩٨٣ قدّر مجموع عدد السكان بنحو ٦ ملايين نسمة (من المقرر اجراء تعداد سكاني عام في هذا العام) . والانخفاض الطفيف في نمو عدد السكان منذ عام ١٩٨٠ (من ٢ر٥ في المائة في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ الى ٢ر٣ في المائة منذ عام ١٩٨٠) لا يعبّر عن حدوث انخفاض في معدل المواليد بل يعبّر عن تدهور ملحوظ في الحالة الصحية ، كانت نتيجته المباشرة زيادة معدل وفيات المواليد ، الذى ارتفع من ١٦٥ في الألف في عام ١٩٨٠ (وهو سادس أعلى معدل في العالم) الى نحو ٢٠٠ في الالف في عام ١٩٨٣ (وهو أعلى معدل في العالم) . والاستهلاك السعرى الفردى يكاد لا يتعدى ٧٨ في المائة من الحد الادنى اللازم ؛ والسكان الذين يمكنهم الوصول الى الماء الصحي لا يتجاوز عددهم ١٠ في المائة من عدد السكان ويبلغ المتوسط العمرى المتوقع ٤٣ سنة .

١٩- ووفقا لما جاء في تقرير الحكومة عن الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في غينيا ، نجمت الازمة الحالية في غينيا عن الأثر التراكمي لعوامل داخلية وخارجية .

(أ) فعلى المستوى المحلي ، أعيق النمو بفعل عدد من العوامل يشمل: الشبكة التجارية المصطنعة والسياسة المصطنعة لأسعار الصرف ، والتقليل من قيمة العوائق الادارية والتقنية في تعبئة وادارة الموارد الانمائية ، والطابع التمييزى المنتظم للتدابير المتصلة بالزراعة فيما يتعلق بالأسعار والضرائب وحوافز الانتاج ، والنمو المفرط للقطاع العام والقطاع الثلاثي ، وتدهور الهياكل الأساسية للاتصالات الذى أدى الى عزل مختلف المجالات الاقتصادية للبلد ، وأوجه القصور فيما يتعلق بالصحة والتعليم والاسكان وتخطيط المدن .

(ب) تفاقمت الحالة من جراء عوامل خارجية من قبيل الانكماش الاقتصادى العالمي ، والتضخم ، وهبوط أسعار المواد الخام ، الأمر الذى هدد بشدة امكانية انتعاش اقتصاد غينيا في جميع القطاعات . وأبرز علامة على اثر الكساد الاقتصادى الدولي على اقتصاد غينيا هي تدهور معدلات التبادل التجارى لغينيا (انظر الجدول ٢) .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٢

معدلات التبادل التجارى ، ١٩٧٨ - ١٩٨٢

(سنة الأساس : ١٩٦٠ ، الرقم القياسي ١٠٠)

السنة	معدلات التبادل التجارى
١٩٧٨	٦٠
١٩٧٩	٩٠
١٩٨٠	٧٨
١٩٨١	٦٧
١٩٨٢	٦١

٢٠- وقد كانت الحصة التي تخصص من الناتج المحلي الاجمالي للزراعة الانتاجية والاستثمارات الصناعية في غينيا صغيرة دائما . فقد كانت ٢ر١٥ في المائة في عام ١٩٨٠ و٥ر١٦ في المائة في عام ١٩٨١ و٨ر١٥ في المائة في عام ١٩٨٢ . وكما يتضح من الجدول ٣ فان معدل نمو نصيب الفرد من الاستثمار الحقيقي لم يكن فقط صغيرا وغير منتظم منذ عام ١٩٦٠ بل انه كان سالبا في بعض الفترات ، وقد ساهم في سوء أداء اقتصاد غينيا .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٣

نصيب الفرد من الاستثمارات العامة، ١٩٦٠ - ١٩٨٣

السنوات	معدل الاستثمار	النمو في نصيب الفرد من الاستثمارات الفعلية
١٩٦٠-١٩٧٠	١ر١٥	٢ر٠
١٩٧٠-١٩٨٠	١٧ر٠	- ١ر٠
١٩٨٠-١٩٨١	١٥ر٢	٣ر٣
١٩٨١-١٩٨٢	١٦ر٥	- ٣ر٥
١٩٨٢-١٩٨٣	١٥ر٨	-

باء - الاحوال والعقبات القطاعية

١- الانتاج في مجالات الزراعة وتربية الماشية والغابات ومصائد الاسماك

(أ) الزراعة

'١' الانتاج

٢١- كان الانتاج الزراعي الذى يشكل أساس الاقتصاد الغيني، حيث ان نحو ٨٠ في المائة من السكان يعملون في هذا القطاع، مخيبا للامال بصورة خاصة، كما ان النتائج الضئيلة التي تحققت في السنوات الماضية في هذا القطاع كانت من العوامل الرئيسية لضعف اداء الاقتصاد المحلي. وقد ازدادت واردات الحبوب من ٨٠٠٠٠ طن عند الاستقلال الى ٩٠٠٠٠ طن في سنة ١٩٨٢. ويغلب على الظن أن هذا العجز الكبير سيزداد نتيجة لعودة العديد من الغينيين اللاجئين في بلدان اخرى الى وطنهم. كما سجل هبوط كبير في الصادرات الرسمية من كل المنتجات الزراعية: فمنذ الاستقلال، هبطت صادرات البن من ١٦٠٠٠ طن الى اقل من ٣٠٠٠ طن؛ وهبطت صادرات الاناناس من ٥٠٠٠ الى ١٠٠٠ طن؛ وهبطت صادرات الموز من ٨٠٠٠٠ طن الى الصفر (الجدول ٤).

Digitized by UNOG Library

الجدول ٤

الصادرات الرسمية من المنتجات الزراعية
(بالاطنان)

المنتجات	السنة ١٩٥٨	السنة ١٩٨٣-١٩٨٤
الموز	٨٠ ٠٠٠	صفر
زيت النخيل	٣٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠
البن	١٦ ٠٠٠	٣ ٠٠٠
الاناناس	٥ ٠٠٠	١ ٠٠٠

٢٢- بيد انه يجدر بالاشارة ان جزءا كبيرا من الانتاج يصدّر سرا نظرا الى ان اسعار الشراء الرسمية المدفوعة للمنتجين لا تغطي تكاليف الانتاج. ويتأثر مستوى الانتاج الزراعي الى حد بعيد بعدم استغلال مساحات شاسعة من الأراضي ذات الامكانات الزراعية تقدر مساحتها بحوالي ٤٠٠ ٠٠٠ ٧ هكتار في حين تبلغ المساحة المزروعة نحو ١ ١٠٠ ٠٠٠ هكتار (حوالي ١٤٫٨ في المائة من الاراضي ذات الامكانات الزراعية)، كما يتأثر باستمرار العديد من العوامل غير المواتية مثل الجفاف الذى اجتاح منذ ١٩٨٢ أكثر من ١٦ محافظة من محافظات البلد البالغ عددها ٣٣ الواقعة في الاقاليم الشمالية الشرقية والشمالية والشمالية الغربية، فضلا عن أمراض النباتات وتاكل التربة، وسوء ادارة المشاريع الزراعية الجماعية (المزارع السابقة المخصصة للزراعة والرعي في القرى) وافتقار صغار الفلاحين للمعدات الزراعية الحديثة. ويضاف الى ذلك كله الافتقار الى سياسة للائتمان الزراعي ونقص المدخلات وعدم وجود خدمات للبحوث والارشاد. وتزداد نسبة الخسائر في انتاج المحاصيل عاما بعد عام من جراء عدم وجود الهياكل الاساسية ووسائل النقل المناسبة مما جعل مساهمة هذا القطاع في مجموع الناتج المحلي الاجمالي في انخفاض مستمر.

٢٣- وكانت حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ٣٩ في المائة في عام ١٩٨٢. وكان معدل النمو السنوى للناتج المحلي الاجمالي الفردى في هذا القطاع سلبيا منذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٨١.

Digitized by UNOG Library

'٢' القيود

٢٤- تتمثل أهم القيود التي تعرقل الانتاج الزراعي ، والتي زاد من تفاقمها في السنوات الاخيرة استمرار الجفاف ، فيما يلي :

(آ) الاستغلال الزراعي المحدود للاراضي المتاحة؛

(ب) انعدام المدخلات الزراعية؛

(ج) قدم طرق الانتاج ، وامراض النباتات ، والافتقار الى المشرفين والى التقنيين الاشرافيين مما يحد من المردود ؛

(د) قلة حرص المزارعين على انتاج فوائض للتسويق والتصدير وذلك نتيجة لكون الاسعار الشرائية التي تدفعها الحكومة لا تغطي تكاليف الانتاج ، وللسياسات الضريبية التي تضر بالمزارعين ، وعدم وجود حوافز انتاجية؛

(هـ) عدم وجود استراتيجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي .

(ب) تربية الماشية

'١' الانتاج

٢٥- لدى غينيا امكانات كبيرة تتمثل في سلالة الابقار اندامه المطلوبة كثيرا في كامل أنحاء الفريقيا لمناعتها الشديدة ضد داء المثقبيات التي تسمح لها بالعيش بصورة طبيعية في المناطق الموبوءة بذبابة تسي تسي - كما ان لديها اعدادا كبيرة من الاغنام والماعز والخنازير والدواجن (انظر الجدول ٥) .

الجدول ٥

الماشية

النوع	عدد الرؤوس
الابقار	٢ ٠٠٠ ٠٠٠
الاغنام	١ ٠٠٠ ٠٠٠
الماعز	١ ٠٠٠ ٠٠٠
الخنازير	١ ٠٠٠ ٠٠٠
الدواجن	٦ ٠٠٠ ٠٠٠

Digitized by UNOG Library

'٢' القيود

٢٦- نظرا الى عدم وجود برامج مستمرة لمكافحة الاوبئة والى سياسة التسويق التي مارستها الادارة السابقة، هبط معدل انتاجية هذا المورد الضخم من الماشية الى مستوى منخفض جدا . والمردود منخفض من جراء الامراض والاوبئة الحيوانية وعدم وجود الوسائل المناسبة لوضع حد لهذه الافات التي تصيب سلالة اندامه .

٢٧- وفي سنة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ تفشى داء " السواد " في قطعان الماشية وقضى على اكثر من ٥٠ في المائة منها . ومما زاد من تفاقم هذه الحالة نقص العلف من جراء استمرار الجفاف في مناطق تربية الماشية وهجوم اعداد غفيرة من اليرقات التي ابادت هذا العام جزءا من المحاصيل ونباتات العلف .

(ج) صيد الاسماك

'١' الانتاج

٢٨- تدل الدراسات والاستقصاءات المتوفرة فيما يتعلق بمصائد الاسماك في غينيا على كثافة انواع الاسماك وضخامة الموارد السمكية في هذا البلد . وتقدر كمية السمك التي يمكن صيدها بنحو ٥٦٠ ٠٠٠ طن في السنة بينما تقدر الكمية اللازمة للاستهلاك المحلي بحوالي ٦٠ ٠٠٠ طن في السنة . وبالرغم من هذه الامكانية الكبيرة فان الكمية المستخرجة لا تزيد حاليا على ٢٠ ٠٠٠ طن سنويا . ومن هنا ضرورة تطوير صناعة صيد الاسماك في غينيا بدرجة كبيرة وانشاء صناعات للتجهيز . وتنمية هذا القطاع لن تتيح للسكان منتجات السمك التي يحتاجونها فحسب بل ستسهم ايضا في تنويع وتنشيط القطاع الصناعي وقطاع التصدير، مما يمكن البلد من الحصول على عملات أجنبية ويساهم في انتعاش الاقتصاد .

'٢' القيود

٢٩- ان ناتج مصائد الاسماك لا يزال منخفضا وذلك في المقام الاول لقلة الهياكل الاساسية والمعدات . والمعدات المستخدمة حاليا بدائية وقديمة ولا يملك العاملون في هذا المجال وسيلة لتجديد هذه المعدات كما انه ليس بوسع السلطات العامة تقديم العون لهم . اما الجهاز المصرفي فانه عاجز حاليا عن منح القروض اللازمة لانشاء الهياكل الاساسية الحديثة لصيد الاسماك، ولشراء المعدات الحديثة التي يمكن التعويل عليها .

Digitized by UNOG Library

(د) الحراجـــة

'١' الامكانات

٣٠- في غينيا غابات شاسعة الا ان استغلالها الرشيد لا يزال محدودا لعـــدم وجود الهياكل الاساسية للنقل . ويوجد بين منطقة الاستغلال في انزيكورى ومصنـــع التجهيز في كوناكرى حوالي ٢٠٠ ١ كيلومتر؛ وعلاوة على ذلك فان الطرق التي تربـــط بين هاتين المنطقتين في حالة سيئة جدا واصبح يتعذر اجتيازها في فصول الامطار .

٣١- ونظرا لعدم اجراء حصر للموارد الحراجية فان الانواع غير معروفة جيدا فـــي الوقت الحالي . على ان هناك اربعة انواع اساسية من الغابات ، مثلما هو مبين فـــي الجدول ٦ .

الجـــدول ٦

الغابـات

أنواع الغابـات	المساحة (بالهكتارات)
سفانا ذات اشجار	١٠ ٢٠٠ ٠٠٠
غابات غير كثيفة (فوتا جالون)	١ ٤٠٠ ٠٠٠
غابة استوائية كثيفة (انزيريكورى ، كيسيد وغو ، سيريد و)	١ ٢٠٠ ٠٠٠
غابات القرام (في منطقة الساحل)	٢٠٠ ٠٠٠

٣٢- كما توجد امكانات لزراعة اشجار مثل الصنوبر والكافور في فوتا جالون وفراكـــي ، وفرامبرى ، في منطقة الغابات .

'٢' القيود

٣٣- لا تمثل غابات غينيا في الوقت الحالي مصدرا هاما لحصائل العملة الاجنبية. وان استغلال السكان المفرط للغابات للحصول على خشب الوقود ، وعوامل التحات ، تدمر مساحات كبيرة سنويا . وعلاوة على ذلك ، فانه لا توجد الهياكل الاساسيـــة والمعدات اللازمة للاستغلال الصناعي الرشيد .

Digitized by UNOG Library

٢- الصناعة والمناجم والطاقة

(أ) صناعة التجهيز

'١' الانتاج

٣٤- ان القطاع الصناعي الغيني عاجز اليوم عن اعطاء الدفعة اللازمة للنمو الاقتصادى ، اذ يتميز بهيكل صارم لا يتيح سوى القدر اليسير من التنوع، وينحصر في قلة من القطاعات الانتاجية غير المرتبطة دائما بالموارد الطبيعية المتاحة . وتقوم اكثرية مشاريع التجهيز الموجودة بتجهيز المنتجات الزراعية ، ويعاني اداؤها من قلة الانتاج الزراعي . وهناك قلة من الصناعات التي تنتج مواد البناء والتي يرتبط ناتجها بتوافر العملات الاجنبية ، حيث انها تستورد المواد الاولية والمواد شبه المصنعة اللازمة لتشغيلها . والقطاع الصناعي الغيني عاجز في الوقت الحالي عن اعطاء الدفعة اللازمة للنمو الاقتصادى .

٣٥- وتوجد مشاريع عديدة شبه متوقفة عن العمل بسبب عدم انتظام الامدادات او عدم كفايتها ، والمؤسسات التي ما زالت تعمل تنتج بنسبة ٢٠ الى ٣٠ في المائة من طاقتها ؛ ونتيجة لذلك فان تكاليف الانتاج مرتفعة . ولم تتجاوز مطلقا حصة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي ٣ في المائة (انظر الجدول ٧) ، ولم توظف في سنة ١٩٨٢ سوى اقل من ١٠ في المائة من مجموع اليد العاملة المتاحة .

Digitized by UNOG Library

الجـــدول ٧

نمو الناتج المحلي الاجمالي الفردى مـن الصناعـــة التحويليـة
١٩٦٠ - ١٩٨٣

السنوات	الصناعة التحويلية كنسبة مئوية في مجموع الناتج المحلي الاجمالي	نمو الناتج المحلي الاجمالي الفردى في القطاع الصناعي النسبة المئوية
١٩٦٠-١٩٧٠	-	١ر٤
١٩٧٠-١٩٨٠	-	٠ر٦
١٩٨٠-١٩٨١	٢ر٧	٠ر٧
١٩٨١-١٩٨٢	٢ر٧	١ر٢
١٩٨٢-١٩٨٣	٢ر٨	١ر١

'٢' القيـــود

٣٦- يعاني الانتاج الصناعي من الافتقار الى التخطيط والى الدراسات الجدية المتعلقة بانشاء وحدات صناعية مدرة للربح . ويعاني أيضا من قلة الموارد الخام وقطع الغيار ونقص انتاج الطاقة . ويؤدى النقص في الاداريين وفي التقنيين المهرة في هذا القطاع ، شأنه في ذلك شأن القطاعات الأخرى ، الى مشاكل خطيرة . ووجود صناعات لا تتلاءم والظروف المحلية وتعتمد الى حد بعيد على المواد الخام والمنتجات شبه المصنعة الأجنبية يعرض هذا القطاع الى حد بعيد لتأثير أوجه الخلل الخارجية . وثمة عوامل أخرى تؤثر تأثيرا ضارا على الانتاج وتتسبب في ضآلة اسهام الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي وتتمثل في الافتقار الى الحزم . فيما يتصل بالنواحي المالية لادارة المشروعات العامة وشبه العامة ، وعدم وجود قطاع خاص مناض تقريبا .

٣٧- ويؤثر أيضا عدم كفاية انتاج الطاقة الكهربائية وقدم شبكة توزيع هذه الطاقة تأثيرا بالغا في النمو الصناعي .

(ب) المناجم

٣٨- يشكل قطاع التعدين الى حد بعيد في الوقت الحاضر القطاع الاقتصادى الأكثر نشاطا في غينيا ، فانه يوفر للبلاد ما يزيد على ٩٨ في المائة من مواردها من

Digitized by UNOG Library

النقد الأجنبي . وتتمتع غينيا بامكانات ضخمة فيما يتعلق بالمعادن : فلديها أكبر احتياطي للبوكسيت في العالم ، اذ يبلغ هذا الاحتياطي ١٢ بليون طن ويشكل ثلثي احتياطيات العالم ؛ كما يوجد لديها احتياطيات ضخمة من الماس تقدر بما يربو على ١٢٠ مليون قيراط ، فضلا عن احتياطيات هامة من الحديد والمنغنيز واليورانيوم والذهب لم يتم تقديرها بعد . وقد أكدت عمليات التنقيب الأخيرة عن النفط على توفر الامكانات لغينيا في هذا المجال ، وان كان من غير المعروف بعد حجم الاحتياطيات أو امكانية الوصول اليها .

٣٩- وعلى الرغم من هذه الامكانات الضخمة من الموارد المعدنية ، فما زالت حصة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي ضئيلة نسبيا ، ويرجع ذلك بصفة خاصة ، أولا ، الى ضآلة حصة هذا القطاع من القيمة المضافة في حالة غينيا نظرا لتصدير الجزء الأكبر من المعادن المستخرجة بحالتها الخام ، وثانيا ، الى أنه نظرا لقلة الأنشطة التعدينية الجارية ، فان كمية المعادن التي تستخرج حاليا تبلغ ١٢٫٢ مليون طن من البوكسيت (١/١٠٠٠ من الامكانات) ، و ٧٠٨ ٠٠٠ طن من الألومنيوم وما لا يزيد على ٦٠ ٠٠٠ قيراط من الماس (١/٢٠٠ من الامكانات) . وقد اتسم الانتاج في قطاع التعدين بعدم الانتظام الى حد بعيد ، فقد ازداد بنسبة ٤٨ في المائة تقريبا في الفترة ما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٧ ، وأصيب بالركود في الفترة ما بين ١٩٧٧ و ١٩٨٠ . وشهد انتعاشا متواضعا ابتداء من عام ١٩٨١ ، الأمر الذى اتاح لهذا القطاع الاسهام بنسبة ٤٫٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في ١٩٨١ و ١٩٨٢. وتعقد الآمال على تحقيق نمو كبير في قطاع التعدين اعتبارا من ١٩٨٤ بفضل أنشطة شركة اريدور (AREDOR) لاستثمار الذهب والماس .

(ج) الطاقة

٤٠- ان انتاج غينيا من الطاقة الكهربائية ضئيل جدا ويقل بكثير عن متوسط انتاج أقل البلدان نموا . ومازال الخشب والهيدروكاربونات أهم مصادر للطاقة في غينيا . ويبلغ الانتاج الكلي من الطاقة الكهربائية ٥٠٠ غيغاواط/ساعة ، يتم توليد ٨٠ غيغاواط/ساعة فقط منها بواسطة السدود الكهرومائية . بيد ان لدى غينيا زيادة على ٢٤ مجرى مائيا تشكل مصدرا هاما للطاقة الكهرومائية وبالنظر الى ضآلة انتاج الطاقة الكهرومائية ، فان ما يقرب من ٥٥ في المائة من حصيلة الدولة من النقد الأجنبي تستخدم شهريا لشراء الهيدروكاربونات . ويعاني الانتاج الصناعي وادارة بعض الخدمات العامة (المستشفيات ، والمراكز الصحية ، وخدمات الامداد بالمياه ، والهاتف والبرق) من النقص في انتاج الطاقة الكهربائية .

Digitized by UNOG Library

٣ - الهياكل الأساسية

(أ) الطـــرق

٤١- يبلغ طول شبكة الطرق في غينيا ٤٠٠ ٢٨ كيلومتر ، منها ٣٠٠ ١ كيلومـــتر فقط من الطرق المسفلتة . ولا تصلح الى نسبة ٤ في المائة فقط من الطرق التي تتكون منها هذه الشبكة الكبيرة للمرور في جميع الفصول . ويتعذر الوصول الى بعض المناطق وتظل معزولة عن باقي البلد خلال جانب كبير من السنة ، ولاسيما في موسم الأمطـــار بسبب تعذر اجتياز الطرق . وكثيرا ما تؤدى ردائة حالة طرق الوصل الى توقـــف الامداد بالاحتياجات الاساسية في بعض المناطق والمواقع التي لها أهميـة كبـــيرة بالنسبة للاقتصاد مثل ورش نشر الأخشاب في كوناكرى (التي كثيرا ما تعزل عن مناطق الغابات الموجودة بالقرب من انزيريكورى مما يجعل من المتعذر امدادها بالأخشاب)، ومراكز الارسال الهاتفي الهرتزية الأربعة التي يتوقف امدادها بالوقود خلال فصـــول الأمطار مما يؤدى الى تعذر الاتصالات الهاتفية داخل البلد وبين غينيا وبقيـــــة العالم .

(ب) السكك الحديدية

٤٢- يبلغ الطول الكلي للسكك الحديدية حوالي ٣٨ ٠ ١ كيلومترا . ومنشآت السكك الحديدية ، والمستودعات ومرافق التخزين في المحطات ، والقاطرات والعربـــات متناهية القدم . ويعاني انتاج المعادن الى حد بعيد من الحالة السيئة لمرافـــق السكك الحديدية التي تربط بين المناجم والموانئ التي تشحن منها المعادن .

(ج) المطارات

٤٣- يوجد في غينيا مطاران دوليان : احدهما في كوناكرى والآخر في كانكـــان . ولا يوجد في أى منهما معدات لسلامة النقل الجوى تتفق والمعايير الدولية ، مثـــل الاضاءة الأرضية الليلية الملائمة ، ونظام الكشف بالرادار ، والاتصالات اللاسلكيـــة لتفادى الحوادث . ويشمل الاسطول الجوى طائرتين من طراز بوينغ ٧٠٧ ، وثـلاث طائرات من طراز بوينغ ٧٢٧ ، وطائرة واحدة من طراز اليوشن ١٨ وثماني طائـــرات أخرى .

Digitized by UNOG Library

(د) الموانئ

٤٤- يوجد ميناءان بحريان دوليان : ميناء كوناكرى للنقل المنتظم للبضائع المختلفة ، وميناء كاسمار لتصدير البوكسيت . وتعاني مرافق استقبال السفن وتفريغ البضائع وشحن السفن والتخزين في ميناء كوناكرى بين القدم وسوء الصيانة . وعلى الرغم من تناقص حركة النقل في هذا الميناء الى حد بعيد نظرا لانعدام النشاط الاقتصادى ، فان المنشآت غير كافية لمباشرة الحركة المحدودة بصورة فعالة في الوقت الحالي . ويتألف الأسطول البحرى من ١٣ سفينة .

(هـ) الاتصالات السلكية واللاسلكية

٤٥- يوجد في غينيا سنترال هاتفي في مدينة كوناكرى وأربع أو خمس محطات أرضية تعمل بالوقود . وهناك حوالي ١٠٠٠٠ هاتف في البلد بأسره . وعلى الرغم من أن محطات الارسال حديثة نسبيا ، فانها لا تعمل بصورة منتظمة نظرا لصعوبة امدادها بالوقود (ويرجع ذلك من ناحية ، الى عدم توفر الاعتمادات الحكومية ، ومن ناحية أخرى ، الى صعوبة الوصول الى هذه المحطات لرداءة حالة الطرق . والاتصالات الهاتفية داخل البلد (في المدن وبين المناطق) وبين غينيا والعالم الخارجي متعذرة عمليا خلال فصول الأمطار . والسنترال الهاتفي الوحيد الذى يعمل في كوناكرى حاليا محمل بأكثر من طاقته ، الأمر الذى يؤثر على نوعية المكالمات الهاتفية وتواترها .

Digitized by UNOG Library

(و) الهياكل الأساسية لامدادات المياه والكهرباء

٤٦ - ان المرافق الخاصة بتوصيل المياه وتوزيعها ليست باليه فحسب بل أن عددها أيضا غير كاف . وتتوفر فرص الحصول على مياه الشرب لنسبة ١٠ في المائة فقط من سكان غينيا . ويعد استهلاك الفرد من المياه منخفضا للغاية (٥٠ لترا في اليوم مقابل الـ ١٢٠ لترا الموصى بها دوليا) . وعقب عملية التطهير الأخيرة للمنبع الرئيسي الذى يمد كوناكرى بالمياه ، تجلت مشكلة الافتقار الى الهيكل الأساسي اللازم لامدادات المياه حين عجزت المنشآت القائمة عن التحكم في حفظ الماء . ولا توجد في مناطق عديدة من البلد أية هياكل أساسية للامداد بالمياه . ونظرا لحالة الجفاف ، يضطر سكان بعض المناطق الى قطع عشرات الكيلومترات التماسا للماء .

٤٧ - والهياكل الأساسية للامداد بالكهرباء في حالة أسوأ حتى من ذلك . فالمحولات ومنشآت توصيل وتوزيع التيار الكهربائي بالية ، ويعرض تشغيلها حاليا سلامة مستخدميها للخطر . وليس الامداد بالتيار الكهربائي غير كاف فحسب ، بل أنه كثيرا ما ينقطع ، الأمر الذى يؤثر بشكل خطير على عمل المصانع وعلى الخدمات .

(ز) الهياكل الأساسية الاجتماعية

٤٨ - ليس عدد المستشفيات ، والمدارس ، والمراكز الصحية غير كاف فحسب ، بل أن حالتها أيضا سيئة للغاية . وترجع المباني التي تأوى هذه الخدمات بصورة عامة الى عهد الاستعمار ، وقد تداعت أو هي على وشك التداعي لعدم توفر أعمال الصيانة اللائمة . وتفتقر معظم المدارس الى الأبواب والمرافق الصحية . وتواجه المستشفيات وبعض المباني العامة التي توجد بها مكاتب حكومية مشاكل مماثلة .

القيود

٤٩ - ترجع القيود المتعلقة بالهياكل الأساسية للنقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية وانتاج وتوصيل المياه والكهرباء في المقام الأول الى قدم هذه الهياكل ورداءة حالتها وقلة عددها . كما ان حالة الاسكان والتوسع الحضرى غير مرضية . ولا يتوفر في الوقت الحاضر القدر العظيم من الموارد اللازمة لتطوير هذه الهياكل الأساسية .

Digitized by UNOG Library

٤ - الموارد البشرية والعمالة والخدمة المدنية

(أ) الموارد البشرية والعمالة

٥٠ - ترجع الحالة فيما يتعلق بالموارد البشرية الى عدم ملاءمة نظام التعليم السابق الذى كان يولي الاهتمام لعدد الذين يتلقون العلم أكثر مما يوليه لنوعية التعليم . وأدت هذه الحالة الى انخفاض الانتاجية في جميع القطاعات نتيجة للنقص الخطير في الاداريين المؤهلين ، ولا سيما على المستوى المتوسط للادارة ، وقلة مدارس التعليم التقني والمهني أو عدم وجودها . وأدى عدم ملاءمة التعليم لفرص العمالة الي تبديد الموارد ، والخسارة ، وتخريج حملة شهادات ممن لا يجدون فرصا للعمل .

٥١ - ونسبة ٥٧ في المائة تقريبا من المجموع الكلي للسكان ، أى ٣ر٥ مليون نسمة ، في سن العمل . ويعمل ٨٠ في المائة من هذا العدد في الزراعة ، و ١٠ في المائة في الصناعة والتعدين ، و ٦ في المائة في الخدمات (انظر الجدول ٨) . وكان معدل نمو السكان الذين في سن العمل ١ر١ في المائة خلال الفترة ما بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٧٠ ، و ٣ر١ في المائة خلال الفترة ما بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٠ . وتدل الاسقاطات على ان عدد الأشخاص الذين يلتحقون العمل سينمو بمعدل سنوى يبلغ ٢ر٣ في المائة في المتوسط خلال الفترة ما بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٠ .

الجدول ٩

توزيع السكان الناشطين حسب القطاعات

القطاع	السكان الناشطون (بالآلاف)	النسبة المئوية من المجموع
الزراعة	٢٨٠٠	٨٠
الصناعة	٣٥٠	١٠
الخدمات	٢١٠	٦
قطاعات أخرى	١٤٠	٤
المجموع	٣٥٠٠	١٠٠

Digitized by UNOG Library

(ب) الخدمة المدنية

٥٢ - ان قدرة الادارة في مجالات اعداد المشاريع والتخطيط وتنفيذ الخطط الانمائية ومراقبة تدفقات الموارد وادارتها محدودة للغاية ، من جراء نقص الموظفين الاداريين والتقنيين المؤهلين ، ونقص البيانات الموثوق بها عن الاقتصاد الكلي ، وعدم كفاية الاولويات والبرامج الانمائية . والخدمة المدنية مثقلة بالموظفين والتكاليف . ويلزم تحسين التنسيق بين الوكالات التي تدرس المشاريع ، كما ينبغي تعزيز موظفي الاشراف .

٥٣ - وقد زاد عدد الموظفين المدنيين بنسبة ٤٤ في المائة فيما بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨١ ، مما يمثل معدل نمو سنويا يبلغ ٧ر٦ في المائة . وقد زيدت المرتبات بنسبة ١٦ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ ، أو حوالي ٣ في المائة كل سنة في المتوسط فيما بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨١ . وتعاني معظم المشاريع العامة من العجز المالي . وتستوعب عملياتها الجزء الاكبر من موارد الميزانية ، حيث ان الحكومة قد تعودت تعويض هذا العجز من الايرادات الحكومية . ويبلغ ما يعاني منه القطاع العام من عجز مالي في الوقت الحاضر حوالي ١٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي .

٥ - المالية العامة والنقد والاعتمادات

(أ) المالية العامة

٥٤ - زادت نفقات الدولة ، بشكل كبير ، خلال السنوات الثلاث الماضية ، وهي تصل الى ٤٥ر١٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . وكان النمو في الاستثمارات المنتجة صفرا .

٥٥ - وقد زادت ايرادات الدولة ، بالاسعار الجارية ، بمعدل سنوي متوسط يقل عن ٢ في المائة فيما بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨١ ، مما يمثل هبوطا بالقيمة الحقيقية . وفي عام ١٩٨١ ، بلغت الضرائب التي حصّلت من شركات التعدين التابعة للقطاع الخاص ٤٨ في المائة من اجمالي ايرادات الدولة (انظر الجدول ٩) .

Digitized by UNOG Library

الجـدول ٩

ايرادات الدولـة في عـام ١٩٨١

(النسبـة المئويـة من المجمـوع)

أولا ـ الايرادات الجارية	
ألـف ـ ايرادات الدولة :	٦١ر٤
الضرائب المفروضة على الشركات	٦ر٧
الضرائب المفروضة على التجارة الدولية	٥٠ر٤
ضرائب اخـرى	٤ر٣
بـاء ـ الايرادات غير الضريبية :	٣٨ر٦
اسهامات الشركات التابعة للدولة	٣٤ر٥
المجمـوع	١٠٠ر٠
ثانيا ـ ايرادات الضرائـب	
ضرائب دفعتها شركات التعدين	٤٧ر٩
رسوم وضرائب على الاستيراد	٢٥ر٤
ضرائب أخـرى	٢٦ر٧
المجمـوع	١٠٠ر٠

Digitized by UNOG Library

٥٦ - وقد ازدادت النفقات العامة بأسرع من الايرادات ، بمعدل سنوي يبلغ ١٢ في المائة في المتوسط . وكانت الزيادة الكبيرة في تكاليف مرتبات القطاع العام (٨ر١٣ في المائة سنويا من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨١) ، نتيجة لتوظيف الخريجين الجدد وكذلك رفع مستويات المرتبات ، هي السبب الاساسي للنمو السريع في النفقات العامة .

٥٧ - ان البيانات المتعلقة بأنشطة الشركات شبه الحكومية ، واللازمة لاعداد بيان موحد للقطاع العام ، ليست كافية أو كاملة . وتدل المعلومات المتصلة بتمويلها (٢) على ان القطاع العام قد سجل عجزا يبلغ ١٤ بليون سيلي (حوالي ٧٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة) من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨١ . وحتى عام ١٩٧٨ ، كانت عمليات الحكومة (صافي الصفقات المباشرة مع الشركات شبه الحكومية) متوازنة بصفة عامة ؛ ثم بدأت ، منذ عام ١٩٧٩ ، تسجل عجزا ضخما يعكس العبء الناجم عن عدد الموظفين وتكاليف الاجور في الخدمة المدنية . وارتفع صافي العجز السنوي لشركات الدولة ، في الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨١ الى ٥ر١١ بليون سيلي (٥٧٥ مليونا من دولارات الولايات المتحدة) مما يمثل ٣ر٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي .

٥٨ - وتعاني المالية العامة لغينيا من قلة ايرادات الدولة ورؤوس الاموال الاجنبية ، ونقص النقد الاجنبي ، وضعف العملة ، وتمويل عجز الشركات شبه الحكومية . وهي تقاسي كذلك من الاجراءات الادارية . وينبغي مع ذلك ، مراعاة اوجه الضعف في الوثائق الوطنية المتاحة المتعلقة بالقطاع العام ، التي تجعل من المتعذر جدا اجراء تقييم لطبيعة وحجم الانشطة في هذا القطاع . وتمثل صعوبة تحليل حسابات غينيا واحدة من العقبات الرئيسية في سبيل وضع خطط انمائية مناسبة .

Digitized by UNOG Library

الجدول ١٠

العمليات المالية في القطاع العام من ١٩٧٥ الى ١٩٨١

	١٩٧٦/١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
			(بلايين السيليس بالسعر الجاري)			
التمويل المتوفر (أ)	١ر٨	٠ر٣	٠ر٦	-٤ر٣	١ر٨	٩ر٦
التمويل الخارجي	١ر٣	٠ر١	١ر٢	١ر١	٠ر٩	١ر٧
التمويل الداخلي	٠ر٥	٠ر١	-٠ر٧	-٥ر٤	٢ر٧	٢ر٥
الفائض (+) أو العجز (-) في القطاع العام (ب)	-١ر٨	-٠ر٢	-٠ر٦	٤ر٣	-١ر٨	-٩ر٦
الفائض (+) أو العجز (-) الحكومي (ج)	١ر٠	-٠ر٣	-٠ر٢	-٠ر٦	-١ر١	-١ر٥
الشركات الحكومية (المتخلف بما في ذلك الخطأ والسهو)	-٢ر٨	٠ر١	-٠ر٤	٠ر٤	-٠ر٧	-٥ر٥
			(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)			
العجز في القطاع العام	-٦ر٧	٠ر٨	-١ر٩	٢ر١١	-٢ر٤٧	-١٩ر٧
الرصيد الحكومي الصافي	٣ر٨	-١ر١	-٠ر٦	-١ر٢	-٣ر٥	-٤ر٢
رصيد الشركات التابعة للدولة (بما في ذلك الخطأ والسهو)	-١٠ر٥	٠ر٣	-١ر٣	١٣ر٣	-٢١ر٢	-١٥ر٥

(أ) المبالغ المسحوبة مطروحا منها الاستهلاك المتوقع للدين، ومضافا اليها زيادة المتأخرات وصافي تضخم القرض المحلي.

(ب) بعد توحيد المتأخرات.

(ج) بعد اجراء تحويلات الشركات التابعة للدولة.

../..

Digitized by UNOG Library

(ب) حالة النقد والائتمان

٥٩ - ان وجود سوقين متجاورين - سوق القطاع العام الذى تراقب فيه الأسعار وتحدد على أساس التكلفة بالعملات المقيّمة بسعر الصرف الرسمي وسوق موازية غير رسمية تقوم بتوفير احتياجات ثلثي السكان سواء في المدن أو في الأرياف ، وتزيد فيها أسعار السلع على الأسعار المطبقة في السوق الرسمية ، بنسبة تتراوح بين ٥ مرّات و ١٢ مرّة - قد ساهم الى حد كبير في إضعاف العملة الوطنية . أى السيلي ، بالنسبة الى العملات الأجنبية. وقد ازدادت هذه الحالة سوءا بسبب ممارسة التوسع النقدى لتمويل العجز الهيكلي في القطاع العام وشبه العام. وبينما لا تمثل كمية النقد المتداولة في بلدان افريقيا الغربية الاخرى سوى نسبة تتراوح بين ٢٠ أو ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، ترتفع هذه النسبة الى أكثر من ٤٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في غينيا . وقد ظهرت علامات التدهور على الحالة النقدية في غينيا منذ سنة ١٩٧٣. ففي ذلك العهد كان ميزان الحسابات يسجل بالفعل عجزا يزيد على ١٧٠ مليون من الدولارات ، أى ١٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. ولم تكن الصادرات تغطي الا بالكاد ، في مجموعها ، ثلث الواردات .

٦٠ - وبالرغم من أن الميزان التجارى الظاهرى كان ايجابيا في كل سنة حتى سنة ١٩٨٠ ، فان عجز ميزان المدفوعات ظل يتضخم، وارتفع من ١٢٠ مليون دولار في سنة ١٩٨٠ الى ١٨٠ مليون دولار في سنة ١٩٨٣ ، مما زاد من خطورة الحالة الاقتصادية والمالية للبلد المتسمة بالضعف . كذلك تمثل ديون غينيا عبئا ثقيلا ، حيث يبلغ المستحق من الديون الخارجية ١ر٧ من بلايين الدولارات في سنة ١٩٨٣. وكان من نتيجة عجز البلد عن تحمل الدين العام أن تراكمت متأخرات سترتفع مبالغها ان لم تحصل غينيا في المستقبل العاجل على اعادة جدولة شاملة للديون .

٦١ - وان عدم ملاءمة سياسة الأسعار في الماضي لتكاليف الانتاج وعدم تناسبها على مستوى دخل العمل قد أدى الى الفوضى والركود الاقتصاديين ويقع عبء ذلك أساسا على المزارعين والعمال والمستهلكين العاديين . وقد وقعت الزيادة الاولى والوحيدة في الاجور في سنة ١٩٧٥ ، أى بعد ١٧ سنة من الاستقلال ، مع أن تكاليف المعيشة كانت لا تنفك ترتفع باستمرار. وعلاوة على ذلك فان النظام الضريبي والجمركي الجارى به العمل حاليا غير متناسب مع القيود الاقتصادية التي تواجه البلد وثمة حاجة الى اصلاحات رئيسية فورية .

Digitized by UNOG Library

رابعا - السياسة الاقتصادية والاستراتيجيات الانمائية

ألف - السياسات الاقتصادية الكلية

٦٢ - قامت الحكومة ، ادراكا منها لضرورة الاصلاح ، بارساء قواعد سياسة اقتصادية جديدة عرضتها في وثيقة أعدتها للسبعثة وعنوانها " دراسة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في غينيا " . وكان الهدف الأساسي للحكومة من السياسة الاقتصادية الجديدة التي وضعتها هو ازالة العقبات الرئيسية التي تقوم في سبيل برامج التنمية في المستقبل . وتدرك الحكومة أن ايجاد الوسائل اللازمة لتسوية الأزمة هو أساسا مسؤولية الحكومة ، وان المساعدة الخارجية ليست أكثر من مدد تكميلي . وقد أنشئت لجان قطاعية وطنية لاعداد الاصلاحات الاقتصادية .

٦٣ - وثمة نقطتان مركزيتان للسياسة الاقتصادية الجديدة :

(أ) برنامج قصير الأجل لاصلاح أهم الهياكل والهياكل الأساسية للانتاج بهدف زيادة أرباح الموارد القائمة ؛

(ب) برنامج تنمية للأمد القريب والمتوسط يرمي الى زيادة الانتاج وتهيئة الأحوال اللازمة لاستمرار هذا النمو في القطاعات الرئيسية مثل القطاع الريفي والموارد البشرية والصناعة والمناجم والنقد والمالية العامة والنقل والتجارة .

باء - السياسات القطاعية

١ - الزراعة والتنمية الريفية

٦٤ - حيث أن الزراعة تمثل صميم الاقتصاد الغيني ، فان من الضروري أن تستخدم في الأمد القريب استراتيجية تهدف الى تشجيع نمو هذا القطاع لتحسين أداء الاقتصاد الغيني في مجموعه . ويجب أن يصحب توفير المواد الغذائية في الحال مجهود أساسي لتقديم الأسمدة والبذور المنتقاة والأدوات الملائمة بالاضافة الى الأسمدة للفلاحين لتمكينهم من معاودة وزيادة انتاجهم من زراعة المحاصيل الغذائية ومحاصيل الدخل . ومن المأمول ، نظرا لأحوال الطقس المختلفة باختلاف المناطق ولنوعية الأراضي الزراعية في غينيا ، أن يستأنف النشاط بسرعة وأن يتنوع الانتاج الزراعي . وينبغي أن توفر هذه السياسة الزراعية امكانية الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية ، كما ينبغي أن تكون الاسقاطات كمية .

../..

Digitized by UNOG Library

٦٥ - وترى الحكومة أن الأولوية يجب أن تعطى الى الملكيات الزراعية الصغيرة ولادخال استخدام التكنولوجيا المناسبة : ومن أسباب ذلك أن صغار الفلاحين استطاعوا ، خلال العشرين سنة الأخيرة وفي ظروف عسيرة جدا ، أن يوفروا الغذاء لسكان الأرياف ، وأن يحافظوا على مستوى معيّن في التجارة الداخلية وتصدير المنتجات الزراعية . والسبب الثاني هو أن الفقر لا يزال أساسا ظاهرة ريفية في غينيا . ولهذا يجب أن ترفع مستويات الانتاج والدخل لصغار الفلاحين لجعلهم أكثر قدرة على المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني . وينبغي على هذا أن تدخل تحسينات هامة على تقنيات الانتاج وتنويع المحاصيل وبخاصة في المناطق الجافة وفي بعض المناطق الجبلية . أما فيما يتعلق باعادة حوافز الانتاج فان التدابير متنوعة ، ولكن أكثرها أهمية ان لم تكن أبرزها هي : رفع الأسعار للمنتجين ، واقامة أجهزة للتسويق أكثر تفتّحا ومنافسة ، وتوفير المدخلات الزراعية ، وتوفير السلع الاستهلاكية للمنتجين في الأرياف ، واقامة هياكل مواصلات (طرق ، سكك حديدية ، الخ) ، لتسهيل نقل السلع الزراعية من أماكن انتاجها الى أماكن تسويقها أو استهلاكها النهائي بحيث يمكن تلافي التبذير وضياع المحاصيل والمكسب على الفلاحين كما هو الحال في الحاضر .

٦٦ - وترى الحكومة أن تحقيق تنمية وطنية منسجمة ومتوازنة ودائمة يتطلب تنظيم وتخطيط التنمية الريفية . وستتيح هذه السياسة تزايد التفاعل الوثيق بين قطاعات الانتاج العصرية والتقليدية . وينبغي أيضا تحسين نوعية وكمية الانتاج بتدريب القوى العاملة الريفية التي سوف تستفيد من التوجيه الذى يوفرها التقنيون والمهندسون الزراعيون المدربون .

٦٧ - وسوف ترمي الخطة الانمائية الريفية ، ليس فقط الى زيادة انتاج المحاصيل الغذائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ، بل وكذلك الى اعطاء زخم جديد لانتاج المحاصيل التصديرية ، لزيادة موارد البلد من العملة الأجنبية ، وتنمية تربية المواشي باستخدام الطرق الملائمة والنهوض بمستوى مصايد الأسماك باقامة الهياكل الأساسية اللازمة وتوفير المعدات . وينبغي في هذا الصدد أن يوجه اهتمام خاص للصيد دون المستوى الصناعي ، وأن يتلقى العاملون في هذا المجال مساعدة من السلطات الحكومية ، نظرا الى أن هذا الفرع من الصيد أقل اتلافا وتكلفة ويوفر فرصا للعمل . ولتلافي استمرار تدهور موارد الأحراج ، ينبغي القيام ، بعد اعداد قائمة بالأحراج حيث أن هذه القائمة غير متوفرة حاليا ، باعداد خطة شاملة لتنمية الأحراج الغينية ، لكي يساهم استغلال الغابات ، الى جانب الزراعة ، في تحسين مستوى الحياة ومستوى دخل كل فرد بشكل محسوس .

../..

Digitized by UNOG Library

٢ - الصناعة والحرف

٦٨ - نظرا للقيود التي يواجهها الانتاج الصناعي الغيني، تطرح مسألة وضع سياسة صناعية جديدة وتحديد اتجاهاتها : فهل يجب استبقاء الصناعة التحويلية الغينية بأشكالها وأبعادها الراهنة، أو هل يجب توسيعها أو تضييق نطاقها ؟ وترى الحكومة انه لا يجوز أن يبقى أو تدرج في البرنامج المؤقت للاصلاح سوى الصناعات المسماة بالصناعات " المحركة " أي الصناعات القادرة على ضمان علاقات متينة مع الصناعات والقطاعات الاقتصادية الاخرى، وعلى العمل بالاعتماد على المواد الأولية المتوفرة والمنتجة محليا، وعلى تزويد السوق المحلية بمنتجات تعوض بعض المنتجات الأساسية المستوردة، وتدر أو تحافظ على العملات الأجنبية التي تستخدم في تنمية قطاعات اخرى وبخاصة الزراعة والنقل والبناء والطاقة . ومن الواجب أن تراعي الاستراتيجية الانمائية الجديدة لهذا القطاع القيود التي كانت في الماضي تعوق تنمية الانتاج الصناعي . فالمرحلة الاولى يجب أن تتمثل في اصلاح بعض الهياكل الأساسية الموجودة قطاعا بعد قطاع ، على أساس برنامج محكم ، ومع مراعاة المشاكل المتعلقة بالتزود بالمواد الأولية والسلع النصف مصنّعة وبالمعدات والطاقة والتكنولوجيا المستخدمة والموارد البشرية المتوفرة، على أن تكون المعايير هي التكاليف والفعالية والفائدة، أما المرحلة الثانية، وهي مرحلة انشاء وحدات صناعية جديدة، فينبغي أن تخضع لنفس المعايير ولمعيار القدرة على توفير فرص عمل جديدة . فالمؤسسات القائمة التي لا تكون على مستوى هذه المقاييس ينبغي اغلاقها .

٦٩ - ومثل هذا النهج يجب أن يضاف اليه تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف ، وسن تدابير تشريعية أو تنظيمية يمكن أن تساعد في حشد الموارد المالية المحلية والخارجية وحصول المقاولين الأفراد والشركات الخاصة على القروض المصرفية . وينبغي سن قوانين ضريبية مرنة للابقاء على الاهتمام بهذا القطاع ولجلب المستثمرين المحتملين اليه .

٣ - الهياكل الأساسية الاقتصادية

٧٠ - يجب، في اطار البرنامج المؤقت للاصلاح ، العمل على اصلاح بعض الهياكل الأساسية الاقتصادية (النقل ، والمواصلات السلاسلكية وتوليد الطاقة، والصحة ، والاسكان) . وترغب الحكومة في اقامة بعض الهياكل الأساسية الجديدة في حدود التمويلات المتاحة .

Digitized by UNOG Library

٤ - المالية العامة والعملة

٧١ - قامت الحكومة بوضع تدابير تقشفية طبقا لأهدافها في الانعاش الاقتصادي ، وذلك بغية اقامة المالية العامة على أساس سليم ، وتخفيض التكاليف المتكررة ، وتخصيص موارد الميزانية القليلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ونوايا الحكومة في هذا المجال هي :

(أ) وقف التعيين مؤقتا في وظائف الخدمة المدنية وتجميد مرتبات الخدمة المدنية خلال فترة اعادة التنظيم وتنفيذ سياسة اقتصادية جديدة ؛

(ب) اجراء دراسات بهدف اصلاح المؤسسات العامة أو تصفيتها وفقا لمعيارى الكفاءة والربحية ؛

(ج) اتخاذ خطوات للدخول في مفاوضات بشأن امكانية اعادة جدولة الدين الخارجي على فترات اطول وباسعار فائدة معقولة ؛

(د) ايلاء اهتمام خاص للادارة الجيدة للعملة ولتدابير الدعم اللازمة ؛

(هـ) تود الحكومة أن تضع اطارا يشجع على تكوين المدخرات المحلية ، الأمر الذى قد يجعل من الممكن توفير التمويل الذاتي في مجال التنمية الاقتصادية المتوسطة الأجل أو الطويلة الأجل .

٥ - الموارد البشرية والعمالة

٧٢ - ترى الحكومة أن من الضرورى القيام على المدى القصير باعداد وتنفيذ برنامج لتخطيط الموارد البشرية بقصد تكييف القوة العاملة طبقا لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وسينطوى ذلك على ضمان وجود توافق بين التعليم والعمالة . وتنوى الحكومة في هذا المجال اجراء استعراض أساسي للسياسة العامة للعمالة ، لا سيما فيما يتعلق بتكوين سوق اليد العاملة وظروف الدخول اليها وذلك في ضوء الصعوبات السائدة . وترى السلطات أنه لابد من تقديم تضحيات ، الا أن سياسة العمالة الجديدة يجب أن تهدف ، قبل كل شيء ، الى تعبئة الموارد البشرية واستخدامها لأغراض رفع الانتاجية وزيادة الانتاج .

٧٣ - وقد اضطلع القطاع العام حتى الآن بتوفير معظم فرص العمالة في غينيا . وترى الادارة الجديدة أنه يجب تخفيض عدد العاملين في هذا القطاع ، وهذا يقلل العبء الذى يفرضه القطاع على ميزانية الدولة . وترى الحكومة :

Digitized by UNOG Library

(ا) انه يجب تزويد القطاع العام بالمديرين والتقنيين الأكفياء حسني التدريب والقادرين على اعداد برامج التنمية وتنفيذها بكفاءة وعلى ادارة موارد الدولة والمؤسسات الانمائية أو الاشراف على ادارتها بكفاءة ؛

(ب) ينبغي اعادة تنظيم الخدمة المدنية على أساس تصنيف الوظائف تصنيفا محددا ومقوما بشكل دقيق يساعد على التخطيط لاجراء اصلاح اداري له آثار بعيدة المدى مع الاستعانة بهياكل جديدة وموظفين أكثر كفاءة تتوافر لديهم الدوافع على نحو أفضل ، على أن يعقب ذلك الحد بصورة تدريجية من التوظيف في الخدمة المدنية والتدرج في تشديد شروط الالتحاق بها .

٦ - التجارة والنقل

٧٤ - ساهمت عيوب هذا القطاع في انخفاض الانتاج الزراعي وفي خلق سوقين متوازيتين . وترى الحكومة الفينية ، ادراكا منها لهذه العيوب ، أن اعادة تنظيم قنوات التجارة وتمريرها بصورة منتظمة امران ضروريان لتصحيح حالة ميزان المدفوعات ، ولتعزيز موارد الدولة وعائدات المنتجين وانعاش الانتاج المحلي . وترى هذه السلطات أن من الضروري في غضون وقت قصير ، وضع قانون تجاري وتخطيط التجارة ووضع نظام للمعلومات التجارية عن طريق انشاء مصرف للمعلومات الموثوقة بغية اجراء التعديلات اللازمة في الوقت المناسب . وينبغي أن تشتمل هذه السلسلة من التدابير والاصلاحات على استعراض لنظام فرض الضرائب على المنتجات وللاجراءات الجمركية . وينبغي أيضا اجراء دراسة دقيقة لاعادة تنظيم قطاع النقل والمرور العابر والتأمين واعادة التأمين واتخاذ الاجراءات المناسبة والاقتصادية وفقا للتوجه الجديد .

٧٥ - وفيما يتعلق بالبنوك التجارية ، التي توقفت أنشطتها منذ الستينات ينبغي دعوتها من جديد الى الاضطلاع بدورها في تقديم القروض الاستثمانية للاقتصاد ولا سيما للقطاع الخاص الذي يجري الترتيب لتنميته في اطار التوجيه السياسي والاقتصادي الجديد .

خامسا - التعاون الدولي التقني والمالي

ألف - المساعدة التقنية

٧٦ - حصلت غينيا على استقلالها في ظروف اتسمت بصعوبة خاصة . وقد أدى قطع المبادلات الاقتصادية أو انخفاضها مع العديد من شركائها التجاريين التقليديين الى

Digitized by UNOG Library

تقليص شبكة تعاونها المالي والتقني داخل المجتمع الدولي . ورغم الحفاظ على روابط تعاونية مع عدد معين (أو بالأحرى مع عدد محدود) من البلدان أو تطوير تلك الروابط ، فقد بدأت مرحلة من الهبوط الشديد في حجم المعونة . ونظرا لعدم كفاية البرمجة كانت المعونة المخصصة لا توجه في أغلب الأحيان الا لأنشطة متباينة مؤقتة ومتناثرة على صعيد العمليات .

٧٧ - وقد تلقت غينيا ، في السنوات الأولى من حصولها على الاستقلال ، مساعدة تقنية محدودة من بلدان صديقة معينة لبعض وزرائها الرئيسية . الا أن امكانيات اعطاء بيان مفصل لتوزيع مكونات تلك المعونة الأجنبية جد محدودة ، وذلك بسبب انعدام أو نقص الوثائق المتعلقة بالمعونة خلال تلك الفترة ؛ وكذلك بسبب الطابع المتقطع والمؤقت للمعونة . ولم يشرع في اعداد تقارير سنوية عن المساعدة الا بعد استئناف أنشطة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في غينيا واعادة فتح مكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي في كوناكري في عام ١٩٧٧ ؛ اذ جرى اعداد أول هذه التقارير في عام ١٩٧٨ .

٧٨ - وقد توقفت بالفعل المعونة الأجنبية المقدمة الى غينيا في أواخر الستينات . ومنذ ذلك الوقت وحتى قيام برنامج الأمم المتحدة الانمائي باغلاق مكتبه في كوناكري في أوائل السبعينات ، كان برنامج الأمم المتحدة الانمائي من الناحية العملية هو المصدر الوحيد لتقديم المساعدة التقنية . وقد حاولت غينيا ، امام الصعوبات المتزايدة ، أن تعيد فتح أبوابها للعالم الخارجي ابتداء من منتصف السبعينات فصاعدا ، فاعيدت العلاقات الدبلوماسية مع بلدان كثيرة ووجهت الدعوة الى برنامج الأمم المتحدة الانمائي لاعادة فتح مكتبه في كوناكري . ووفقا للمعلومات المتوافرة عن المعونة من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٢ ، كانت حصة المساعدة التقنية من تمويل المشاريع ومن المعونة الخارجية كما هو مبين في الجدول ١١ .

Digitized by UNOG Library

الجدول ١١

حصة المساعدة التقنية من المعونة الخارجية
في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٢

السنوات	المشاريع (نسبة مئوية) (أ)	البرنامج (نسبة مئوية) (ب)
١٩٧٩ - ١٩٨٠	٤٥ر٢	٢١ر٥
١٩٨٠ - ١٩٨١	٣٨ر٦	٨ر١
١٩٨١ - ١٩٨٢	٤٧ر٠	١٢ر٠

(أ) النسبة المئوية لعنصر المساعدة التقنية في ميزانيات المشاريع التي تتضمن هذا العنصر .

(ب) حصة المساعدة التقنية في اجمالي المعونة الخارجية .

٧٩ - ومنذ عام ١٩٧٧ كانت معظم مشاريع المعونة الخارجية مشاريع يغلب فيها عنصرى المنح الدراسية والمعدات . ويشكل هذان العنصران حوالي ٧٨ر٥ في المائة من اجمالي المعونة الخارجية في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، و ٩١ر٩ في المائة من اجمالي المعونة الخارجية في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، و ٨٨ في المائة من المعونة الخارجية في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ .

باء - المساعدة المالية (المعونة المقدمة للميزانية ، والمعدات والمنح الدراسية)

٨٠ - منذ بداية السبعينات والى بداية الثمانينات ، كانت اتفاقات المقايضة هي الغالبة في المعونة الخارجية (المعونة الثنائية أساسا) لغينيا . وفي الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، غطت هذه الاتفاقات جزءا كبيرا من الحسابات الوطنية ، وهو ٦٤ في المائة من مدفوعات الدين العام ، و ٦٠ في المائة من الالتزامات الجديدة للدولة .

٨١ - وخلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦ ظلت القيمة الاجمالية للمعونة الثنائية والمتعددة الأطراف باستثناء المعونة المقدمة من اعضاء مجلس التعاضد الاقتصادى والصيني ، متواضعة نسبيا اذ بلغ مستواها ١٠ر٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٠ ، و ١١ر٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٦ .

Digitized by UNOG Library

٨٢ - وفي عام ١٩٧٩ ، بدأت الحكومة السابقة في محاولة تحديد الأسباب الكامنة وراء تردي الحالة الاقتصادية في البلد . واولت الاعتبار لاصلاحات ترمي الى تحفيز الاقتصاد عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي ، وادخال رقابة فعالة على الاتفاق العام . وقد ادت جهود تطبيق الانضباط الاقتصادي الى حدوث زيادة طفيفة في براج المعونة من أجل التنمية ، حيث بلغت القيمة الاجمالية للمعونة المتعددة الاطراف والثنائية ٤٨ر٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٨ ، و ٨٤ر٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٠ . ومع ذلك ، لم تكن الاصلاحات التي طبقتها الحكومة السابقة موجهة نحو الضغوط الاساسية التي يعاني منها الجهاز الاقتصادي . وعلاوة على ذلك ، كان يجري في العادة تصميم المشاريع وتشغيلها ذاتيا ، الأمر الذي يصعب معه ادماجها في الاقتصاد .

٨٣ - وخلال السنوات ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ، خصص ما يربو على ٥٠ في المائة من المعونة الخارجية للمشاريع الاستثمارية ؛ واستخدم المتبقي منها اساسا لتغطية العجز في ميزان المدفوعات ، والعجز في الغذاء ، ومدفوعات الديون ، وتمويل الواردات الجارية . ولم يخصص للزراعة سوى نسبة ١ر٤ في المائة من المعونة الخارجية ، لم يذهب منها الى صغار المزارعين سوى نسبة صغيرة جدا . وفي عام ١٩٨٢ ، انفق ما يزيد على ١ر٣٧ في المائة من مجموع المعونة على عمليات المساعدة الطارئة ، الغذائية منها بصفة اساسية ، الامر الذي يظهر مدى التدهور الذي بلغه الاقتصاد الغيني .

٨٤ - وغية تفادي أخطاء الماضي ، أعربت الحكومة الجديدة عن عزمها على ايجاد آلية تنسيق تتولى ضمان التكامل بين برامج المعونة ، وتطابقها مع الاهداف الاساسية للتنمية في البلد . وعلاوة على ذلك ، يجب أن يقترن تعبئة المعونات الخارجية من أجل توفير تدفق كاف من الموارد المالية والتقنية في الوقت المناسب ، بمجموعة من الاصلاحات الأساسية ، تهدف أولا ، الى تحسين تشغيل المؤسسات ، وثانيا ، الى زيادة انتاجية النظام الانتاجي وربحيته .

Digitized by UNOG Library

الجـدول ١٢

المعونة الخارجية التي تلقتها غينيـــا ، ١٩٨٠ - ١٩٨٢

(بملايين الـــدولارات)

السنـــة	اجمالـي المعونة الخارجية	المساعدة الانمائية الرسمية
١٩٨٠	١٤٣ر٢	٩٨ر٧
١٩٨١	١٢٥ر٧	٩٥ر٩
١٩٨٢	٨٦ر٩	٦٦ر٦

المصادر : البنك الدولي ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

سادسا - توصيات بخصوص اجراءات المتابعـــة

٨٥ - تم الاتفاق ، في اعقاب مشاورات أجريت مع حكومة غينيا ، على أنه ينبغي توخي نهج ذي عنصرين ، أي الاضطلاع ببرنامج لتقديم مساعدة انسانية طارئة ، وبرنامج مؤقت للانعاش الاقتصادي .

(أ) يجري حاليا اعداد برنامج لتقديم مساعدة انسانية طارئة ، يموّل من المنح والتبرعات . وسيهدف هذا البرنامج الى تدارك النقص الفادح في المعدات والخدمات بغية الوفاء بالاحتياجات الأساسية والفورية للسكان ، والتقليل من العراقيل التي تعوق توفير المعدات والخدمات ، وتدارك النقص في عوامل الانتاج الاساسية . وسيدوم هذا المشروع ١٢ شهرا ويشمل جزءا من الاحتياجات الكلية لغينيا لعام ١٩٨٥ ؛ وسوف يتم الوفاء بالاحتياجات المتبقية لغينيا بواسطة موارد محلية وقروض ذات شروط ميسّرة واعتمادات يقدمها المجتمع الدولي (بما في ذلك صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، والمانحون الرئيسيون) . وبخصوص التمويل بشروط ميسّرة ، ينظر البنك الدولي حاليا في امكانية عقد اجتماع مضيّق للمانحين في أوائل عام ١٩٨٥ لتغطية الرصيد المتبقي من المدفوعات وأوجه عجز الميزانية ، ومسائل التمويل الاخرى الخارجة عن نطاق المشروع .

وستشمل المساعدة العاجلة المواد الغذائية ، والمدخلات الزراعية ، والمنتجات

Digitized by UNOG Library

البيطرية ، والمواد الصيدلية ، ولوازم المختبرات ، والمعدات واللوازم المدرسية ، الـــخ . وقدمت الحكومة طلبا رسميا تقوم الوكالات المتخصصة حاليا باستعراضه. وتوصي البعثـــة بأن يقوم الامين العام ، بعد نهاية عمليتي الاستعراض وتقدير الاحتياجات الكلية ، بتوجيه نداء الى المجتمع الدولي من أجل الحصول على تبرعات تغطي تكاليف البرنامج . وستحدد الاحتياجات وتوضع الصيغة النهائية لها بمساعدة البنك الدولي قبل نهاية تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ .

وبالاضافة الى ذلك ، تقوم حاليا مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين باستعـــراض طلب بتقديم مساعدة الى الغينيين العائدين الى بلادهم .

ونظرا الى الحالة السائدة في البلد ، فان هذا البرنامج العاجل أساسي بصـــورة مطلقة لتجنب مزيد من الآلام الانسانية ومنع تفاقم الحالة الاقتصادية . وسيسمح هذا البرنامج باجتياز فترة العشرة أو الاثني عشر شهرا المقبلة التي تسبق تنفيذ البرنامج المؤقت للاصـــلاح الاقتصادي (١٩٨٥ - ١٩٨٧) الذي تقوم الحكومة حاليا باعداده .

(ب) والبرنامج المؤقت للانعاش الاقتصادي ينبغي أن يشمل تدابير تسمـــح بانعاش القدرة الانتاجية الحالية والحفاظ عليها ، واستعادة وتحسين أدائها ، وتوفيـــر الخدمات الاساسية ، وتشجيع القطاع الخاص ، وتحسين أداء الحكومة ، واعادة تشكيـــل الاساس الاقتصادي من خلال الغاء أو خفض أنشطة المؤسسات العامة أو بطرق أخـــرى . بيد أن من الأمور الاساسية أن تجرى ، اولا ، الاصلاحات المناسبة لكي يحقق البرنامـــج النتائج المرجوة .

٨٦ - وتعتزم الحكومة الغينية ، بغية حشد الموارد المطلوبة لتمويل هذا البرنامج ، تنظيم مؤتمر لشركائها الاقتصاديين .

٨٧ - وستحتاج الحكومة الى مساعدة تقنية واسعة النطاق لاعداد وبرمجة وتنفيذ مشاريـــع قصيرة الاجل ومتوسطة الاجل . ولهذا الغرض ، يتعين وضع مجموعة مشاريع يضطلع بها فـــي اطار منظومة الامم المتحدة ، وتتمثل عناصرها الرئيسية فيما يلي :

(آ) المساعدة التقنية لتعزيز قدرة الوزارات الاساسية وتدريب الموظفيـــن . وستراعى فيه تقديم هذه المساعدة مدخلات مقدمة من مانحين آخرين ، بما في ذلك البنـــك الدولي ، كما سيجرى تنسيقها مع هذه المدخلات ؛

(ب) المساعدة في اعداد البرنامج المؤقت للانعاش الاقتصادي ؛

(ج) المساعدة في التحضير لمؤتمر الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين .

وينبغي التشديد على أن تنسيق المعونة ضرورة حتمية .

Digitized by UNOG Library

٨٨ - وفي اطار اجراءات المتابعة أيضا ، ينبغي أن توفد الى غينيا في أوائل شهر تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٤ بعثة يكون كل من برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وادارة التعاون التقني من أجل التنمية ، والبنك الدولي ، ممثلا فيها ، لتساعد الحكومة في برمجة الاحتياجات من المساعدة الخارجية لاعداد البرنامج المؤقت للانعاش وتحديد الاحتياجات الاساسية للمساعدة التقنية .

٨٩ - ان استخدام الباقي من أموال برنامج الامم المتحدة الانمائي المتاحة لغينيا للفترة المتبقية من عام ١٩٨٤ والسنتين التاليتين ، سيركز بصورة رئيسية على توفير خدمات المستشارين التقنيين الذين سيعنون بتعزيز البنية المؤسسية والموارد البشرية للحكومة بغية تمكينها من مواجهة مرحلة الطوارئ الراهنة ، والاضطلاع ببرنامج الانعاش الاقتصادي ، والمساعدة في تدريب الموظفين . وسيدعى المستشارون التقنيون من جهة أخرى لتقديم مساعدة تقنية من أجل تحقيق التحوّل الهيكلي للاقتصاد والادارة بغية الاستجابة الى متطلبات الاختيارات الجديدة المتاحة للحكومة .

الحواشي

(١) تشمل ما يلي :

(أ) مذكرة مقدمة من غينيا الى مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا (١٩٨١) ؛

(ب) مذكرة اقتصادية واجتماعية غينية عن الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ (البنك الدولي) .

(٢) احصاءات المصرف المركزي الغيني .

Digitized by UNOG Library

تذييل

مقتطف من البلاغ الختامي

١ — قدمت أثناء جلسات العمل المعقودة بين البعثة والخبراء التابعين للادارات الوزارية المعنية برئاسة وزير الاقتصاد ، معلومات أدق عن احتياجات البلد الملحّة ذات الأولوية في القطاعات التي تحتاج الى المعونة الاجنبية، وصنّفت هذه المعلومات في فئتين :

(أ) الاحتياجات الانسانية الطارئة ، بما في ذلك توفير السلع والخدمات لتلبية الاحتياجات الاساسية والفورية للسكان ؛

(ب) الأنشطة الانمائية ذات الاولوية في القطاعات الرئيسية ، سواء المتعلقة بمشاريع معينة أو بأنشطة لا ترتبط بالمشاريع ، مع الاهتمام على وجه الخصوص بالعمليات الرامية الى اصلاح الاجهزة الانمائية القائمة والمحافظة عليها وتنشيطها .

٢ — وفيما يتعلق بالاحتياجات الانسانية الطارئة ، قدمت الحكومة الى البعثة بيانا تمهيديا بالاحتياجات ذات الاولوية لفترة الـ ١٢ شهرا التالية يشمل المجالات التالية : اطعام السكان ؛ والمدخلات والادوات الصغيرة الزراعية ، والمستحضرات البيطرية ؛ والمستحضرات الصيدلية ومستحضرات معالجة المياه ؛ والمعدات الصغيرة والامدادات الخاصة بالمختبرات والمستشفيات ؛ والكتيبات ، ومواد التدريس والامدادات المدرسية ؛ وبرنامج لاعادة تأهيل الاشخاص العائدين الى الوطن يشمل الاغذية ، والرعاية الطبية ، والآلات الزراعية والبذور . ويحتاج تنفيذ برنامج الطوارئ هذا الى الدعم والى الموظفين والمعدات ، بما في ذلك المركبات وسيارات الاسعاف وقطع الغيار اللازمة لاستمرار تشغيلها .

٣ — وعلى أساس هذه الاحتياجات ، ستقوم الحكومة ، جنبا الى جنب مع الامم المتحدة ، باعداد برنامج للمساعدات الطارئة وتقديمه الى الامين العام بهدف توجيه نداء الى الدول الاعضاء ، والمؤسسات المالية ، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدات الطارئة .

٤ — قدمت الحكومة المشاريع المتعلقة بالاحتياجات ذات الاولوية لانعاش الاقتصاد والتي سبقها تحليل للظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلد ، وعرض لأهداف واستراتيجيات الاصلاح ، وتقارير قطاعية . والقطاعات التي تناولتها المناقشات هي : الزراعة ، وتربية الماشية ، ومصائد الاسماك ، والحراجة ؛ والصناعة ؛ والاسكان وتخطيط المدن ؛ والشؤون الصحية والاجتماعية ؛ والتعليم ؛ والمياه والطاقة ؛ والهياكل الاساسية والنقل ، وخدمات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية .

Digitized by UNOG Library

٥ - وبعد أن أكدت الحكومة قرارها المتعلق بتنظيم مؤتمر للشركاء الاقتصاديين الرئيسيين للبلد في عام ١٩٨٥، بحث الجانبان مسألة المساعدات الدولية اللازمة للاعداد للمؤتمر واتفقا على ما يلي :

(أ) أن تعد الحكومة برنامجا مؤقتا للاصلاح (١٩٨٥ - ١٩٨٧) ؛

(ب) أن توفد بعثة تقنية تحت رعاية منظومة الامم المتحدة وبناء على دعوة الحكومة الى غينيا للمساعدة في اعداد البرنامج المؤقت للاصلاح ؛ وستقدم البعثة أيضا المساعدة للحكومة في اعداد الوثائق اللازمة لمؤتمر الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين، بما في ذلك الاطار الاقتصادي الكلي، وعمليات التحليل القطاعي، وتفاصيل المشاريع التي ستعرض للحصول على التمويل الخارجي .

٦ - وفيما يتصل بدعم البرمجة والتنسيق وتنفيذ الانشطة المتعلقة بالبرنامج المؤقت للانعاش والاشراف عليها ومتابعتها، أبدى برنامج الامم المتحدة الانمائي استعداده لتقديم المساعدة التقنية لتعزيز قدرات الوزارات المعنية عن طريق تعيين الخبراء والخبراء الاستشاريين والاضطلاع بأنشطة التعليم والتدريب التقني الرامية الى النهوض بالخبرة الفنية الوطنية وتعزيزها ؛ وسيشكل ذلك موضوع مشروع للمساعدة المتعددة التخصصات، ينفذ بالتنسيق مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الاطراف الآخرين الذين يرغبون في المساهمة. وقد أعربت الحكومة عن تقديرها لهذا المقترح وقبولها له .

٧ - وفضلا عن ذلك، هناك ادراك بأنه لتحقيق النجاح، ينبغي للمجموعة الكاملة من تدابير الاحياء والانعاش والاصلاحات البعيدة الأثر التي تتوخاها الحكومة، والتي تدعمها بصفة خاصة الادارة النقدية السليمة وتدابير التكيّف الملائمة، أن تتسم بالترابط الوثيق وأن يدعمها التنسيق الفعّال سواء على مستوى الهياكل الوطنية أو المعونة الخارجية .

٨ - وقد أعربت السلطات الغينية عن ارتياحها وتقديرها العميق للاستجابة الفورية من جانب الامين العام للامم المتحدة لطلب المساعدة الموجه اليه من رئيس الجمهورية، ورحبت بتبادل الآراء المثمر مع بعثة الاستطلاع الاقتصادي، كما رحبت بالنتائج المتحققة وباحتمالات تزايد التعاون في المستقبل .

كوناكري، يوم الجمعة، ٢٤ آب/اغسطس ١٩٨٤

Digitized by UNOG Library

MAP NO. 3022 Rev. 1 UNITED NATIONS
APRIL 1982

Digitized by UNOG Library